السعودية تبدأ توليد الطاقة من الشمس والرياح السطحية

■ الرياض - إيلاف

□ تحركت السعودية بشكل جدي نحو توفير مصادر بديلة للطاقة التي تعتمد على الوقود الأحفوري، من خلال الاعتماد على الطاقة الذرية والطاقة المتجددة المعتمدة على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح السطحية من خلال بناء مدينة متخصصة للطاقة الذرية والطاقة المتجددة. فقد صدر أمر العاهل السعودي عبدالله بن عبدالعزيز بإنشاء مدينة علمية تسمى «مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة»، يكون لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتلحق إدارياً برئيس مجلس الوزراء ويكون مقرها الرئيس مدينة الرياض ويجوز لها إنشاء فروع أو مكاتب ومراكز بحثية داخل المملكة.

وتهدف المدينة إلى المساهمة في التنمية المستدامة في المملكة وذلك باستخدام العلوم والبحوث والصناعات ذات الصلة بالطاقة الذرية والمتجددة في الأغراض السلمية وبما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة في المملكة. وتقوم المدينة بدعم ورعاية نشاطات البحث والتطوير العلمي وتوطين التقنية في مجالات اختصاصاتها وتحديد وتنسيق نشاطات مؤسسات ومراكز البحوث العلمية في المملكة في هذا المجال، وتنظيم المؤتمرات المحلية والمشاركة في المؤتمرات الدولية، إلى جانب تحديد الأولويات والسياسات الوطنية في مجال الطاقة الذرية والمتجددة من أجل بناء قاعدة علمية تقنية في مجال توليد الطاقة والمياه المحلاة وفي المجالات الطبية والصناعية والزراعية والتعدينية والعمل على تطوير الكفاءات العلمية الوطنية في مجالات اختصاصاتها

استخدام توليد الطاقة الشمسية سيكون جاهزاً في المناطق النائية

وتشتمل هذه المدينة على متطلبات البحث العلمي كالمختبرات ووسائل الاتصالات ومصادر المعلومات. كما تشتمل على جميع المرافق اللازمة للعاملين في المدينة ولها في سبيل تحقيق أغراضها من دون أن يكون في ذلك تحديد لاختصاصاتها القيام بما يأتي: اقتراح السياسة الوطنية للطاقة الذرية والمتجددة ووضع الخطة والاستراتيجية اللازمة لتنفيذها واقتراح الأنظمة واللوائح ذات الصلة، وتنفيذ برامج بحوث علمية تطبيقية في مجال اختصاصاتها سواء بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها داخل المملكة وخارجها.

إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص لتطوير بحوث المنتجات الطبية والزراعية والصناعية والتعدينية وتوليد الطاقة والمياه المحلاة، وترشيد استخدامات الطاقة للمحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين كفاءة استخدامها، إلى جانب استراتيجيات أخرى. وتوقع عميد كلية العلوم في جامعة شقراء، عمر الدوسري في تصريح لـ«إيلاف» أن يكون تركيز مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في البداية على الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح السطحية) على رغم أن هناك براءة اختراع لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لتوليد الطاقة من مصادر أخرى.

وأضاف أن استخدام توليد من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح السطحية سيكون جاهزاً في المناطق النائية لأسباب متعدّدة أبرزها: أن كلفة استخدام هذه المصادر في توليد الطاقة مرتفعة، ولكنها عند مقارنتها مع كلفة توصيل الكهرباء من محطات التوليد الحالية إلى القرى النائية والصغيرة تكون متقاربة، مشيراً إلى أن الخطوة الأولى ستبدأ في إنشاء محطات صغيرة لتوليد الطاقة بوساطة الرياح السطحية أو الطاقة الشمسية. وتابع الدوسري أن استخدام الطاقة الذرية في توليد الطاقة سيأخذ فترة من الزمن، وتحتاج إلى توقيع اتفاقيات قبل البدء في استخدامها، مشيراً إلى أنه خلال خمس إلى عشر سنوات سيتم بناء محطات كاملة قادرة لتحل مكان مولدات الطاقة الحالية التي تستخدم الغاز والنفط.

وأشار إلى أن استخدام الطاقة الشمسية في إنتاج المياه المحلاة له تطبيقات في المملكة ممثلة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وجامعة الملك سعود خصوصاً، ولها تطبيق بحثي، مشيراً إلى أنه سيتم إنشاء محطات صغيرة قرب السواحل في القرى البعيدة تستخدم التبخير المباشر لإنتاج المياه المحلاة. وأوضح الدوسري أن الطاقة الذرية تعتبر رخيصة نسبياً في الدول غير المنتجة، إضافة إلى أنها توفر نوعاً من الأمان للسعودية في حال انخفاض أو شح النفط، على رغم أن ذلك يبدو أمراً مستبعداً حتى زمن طويل.

سعر سلة «أوبك» يرتفع إلى 81,83

صعود النفط فوق 84 دولاراً في تعاملات «نايمكس»

هبطت مخزونات أميركا من النفط الخام 741 ألف برميل الأسبوع الماضي

■ عواصم - وكالات

□ ارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأميركي فوق 84 دولاراً للبرميل في التعاملات الالكترونية لبورصة نيويورك التجارية (نايمكس) في آسيا صباح أمس (الأربعاء) لتواصل صعودها لليوم الثاني على التوالي بعد هبوط مخزونات الخام الأميركية أكثر مما كان متوقعاً الأسبوع الماضي.

وبلغ سعر عقود النفط الخام لأقرب استحقاق شهر يونيو / حزيران 84.18 دولاراً للبرميل مرتفعاً 33 سنتاً عن إقفال أمس الأول في «نايمكس» على 83.85 دولاراً بزيادة قدرها 0.72 دولار.

ولقيت أسواق النفط أمس الأول دعماً من نتائج فاقت التوقعات أعلنها بنك غولدمان ساكس في اليوم التالي لإعلان «سيتي غروب» أفضل نتائج منذ 2007 وهو ما أذكى التوقعات بارتفاع الطلب على النفط في المستقبل.

وساهم اتفاق الاتحاد الأوروبي لفتح المجال الجوي المغلق بعد اندلاع البركان الأيسلندي الأسبوع الماضي أيضاً في رفع الأسعار قبيل تحسن متوقع في الطلب على وقود الطائرات الذي انخفض بنحو الخمس خلال الأيام القليلة الماضية.

وأظهر تقرير لمعهد البترول الأميركي في وقت متأخر أمس الأول أن مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام هبطت 741 ألف برميل الأسبوع الماضي متجاوزة تنبؤات المحللين في استطلاع «رويترز» بهبوط قدره 300 ألف برميل.

وقالت منظمة «أوبك» أمس إن سعر سلة خامات نفط المنظمة ارتفع إلى 81.83 دولاراً للبرميل أمس الأول من 82.86 دولاراً يوم الاثنين الماضي.

السعودية تضخ 8 ملايين برميل يومياً من الخام في أبريل

إلى ذلك، قال مندوب خليجي كبير في منظمة «أوبك» أمس إن السعودية، أكبر بلد مصدر للنفط في العالم، تضخ نحو 8.05 ملايين برميل يومياً من الخام في أبريل / نيسان وذلك دون تغيير يذكر عن مارس / آذار.

وتجاوزت أسعار النفط نطاق السبعين إلى الثمانين دولاراً الذي تعتبره المملكة عادلاً لكل من المستهلكين والمنتجين؛ لكن أكبر منتج في «أوبك» يبقي معروض الخام مستقراً.

وأبلغ المندوب «رويترز» «إنتاج أبريل 8.05 مليون برميل يومياً والطاقة الفائضة نحو 4.5 ملايين برميل يومياً».

وكان وزير البترول السعودي، علي النعيمي قال في مارس / آذار، إن الإنتاج يبلغ نحو 8 ملايين إلى 8.1 ملايين برميل يومياً.

خط نفط تركيا - أذربيجان ضخ 880 مليون برميل

من جهة أخرى، قالت «تي بي أي أو» شركة النفط الوطنية التركية أمس الأول (الثلثاء) إن خط النفط الواصل بين باكو، عاصمة أذربيجان وميناء جيهان في جنوب شرق تركيا، نقل 880 مليون برميل من النفط الخام منذ افتتاحه في شهر يونيو / حزيران العام 2006.

ونقلت وكالة أنباء الأناضول التركية عن الشركة قولها، إن أنبوب النفط الذي يصل طوله إلى 1768 كيلومتراً والممتد بين باكو وتبليسي عاصمة جورجيا وميناء جيهان ضخ النفط من حقول غونشلي للنفط من أذربيجان في بحر قزوين لتحميل أكثر من 1110 ناقلات نفط.

يشار إلى أن الشركة آنفة الذكر تحصل على 6.5 في المئة من عائدات نقل النفط الخام عبر أنابيب النفط.

توقعات بزيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي

لقاء وهران وحَّد السعر وأوصى بتعاون بين المصدِّرين

■ الجزائر - إيلاف

□ أشار مندوب المجمع النفطي والغازي البريطاني، جي أوتان، خلال الندوة الدولية السادسة بشأن الغاز في مدينة وهران الجزائرية، إلى أنّه من خلال نمو سنوي مقدّر بـ 6 في المئة خلال السنوات العشر الأخيرة، فإنّ الطلب على الغاز الطبيعي المميَّع قد يتضاعف بحسبه قبل العام 2020 نظراً إلى ترقب تحسن وضعية الاقتصاد العالمي العام 2013، بجانب ارتفاع حاجيات الدول الطاقوية بأشكالها التقليدية وغير التقليدية كافة، وكذا اقتحام اقتصادات جديدة للسوق وخصوصاً الآسيوية التي ستعمل على تشجيع صناعة الغاز الطبيعي المميَّع.

من جانبه، اعتبر المستشار الدولي في مجال الطاقة، فرانك هاريس، أنّ الغاز سيبقى يمثل 50 في المئة من المبادلات التجارية لقطاع المحروقات في العالم، ولاسيما مع وجود ثروة كبيرة من الغاز غير التقليدي في العالم، وهذا العامل دفع هاريس إلى الجزم بحدوث زيادة محسوسة على الغاز حتى مع ظهور مصادر أخرى للطاقة غير التقليدية.

واتفق الخبير الأسترالي مايكل كولسون مع أوتان وهاريس، مشيراً إلى كون الارتفاع الغازي المرتقب له صلة ببروز أسواق جديدة وتطوير التكنولوجيات المستعملة، مستدلاً بأستراليا التي تنوي بدء عديد المشاريع في الصين، مستبعداً بدوره أي تأثير لما يسمى «الطاقة العائمة» وكذا مصادر الطاقة غير التقليدية على سوق الغاز الطبيعي المميَّع على الأقل بالنسبة إلى العشرية المقبلة. ومن جهته.

توقع فان بوتين، وشريكه المدير العام للغاز الطبيعي المميَّع لمنطقة آسيا، داريل هوغتن، أن يمثل الغاز غير التقليدي 25

وزير النفط الجزائري

في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي العام 2020، وأشار بوتين إلى تطوير الولايات المتحدة تكنولوجيا جديدة في مجال إنتاج الغاز تسمح برفع نسبة استخراج الغاز في هذا البلد إلى أقصى حد، بمال سيسهم بمنظاره في زيادة العرض على مستوى السوق، تماماً مثل دول معروفة بانتمائها إلى فئة كبار المستوردين للغاز على غرار الصين والهند وأوروبا، وهو ما سيترتب بحسب الخبير يحيى خليف عن بروز منافسة حادة على مستوى سوق الغاز، لكن من دون تأثير على الغاز المُسال.

إلى ذلك، أعلن نوي الأمين العام للمنتدى الدولي للطاقة بوهران، فان هولست، أنّ عموم البلدان المنتجة تعتزم تفادي أي تذبذب مفرط لأسعار الغاز، من خلال إنشاء قاعدة معطيات في صناعة الغاز، والتبادل المعلوماتي الشفاف بما يسمح بتحجيم إشكالات الطاقة عالمياً.

ووسط إشادة بندوة وهران واعتبارها «نقطة انطلاقة جديدة»، أكد مندوبون وجود آفاق واعدة فيما يخص ارتفاع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المميع على المديين المتوسط و البعيد، كما اعتبر مختلف المندوبين أنّ الغاز الطبيعي المميَّع سيظل لعدة سنوات مصدر طاقة مهماً، نظراً إلى مزاياه المتعلقة بالسعر والبيئة على رغم تطوير مصادر طاقوية غير تقليدية جديدة.

وسمحت الدورة العاشرة لمنتدى البلدان المصدرة للغاز بوهران، بتحديد استراتيجية على المدى الطويل وصفها كل من وزيري الطاقة الجزائري والروسي، شكيب خليل، وسارجاي شماتكو، على التوالي، «بالهدف الرئيسي للمنتدى»، وصرح خليل خلال ندوة صحافية عقب الدورة العاشرة لمنتدى البلدان المصدرة للغاز: «بعد مداولات مطولة تمكنا من وضع استراتيجية على المديين القصير والطويل»، مؤكداً أن تحديد سعر الغاز على أساس سعر النفط يستدعي خطة متكاملة لتقليص كميات الغاز بشكل تدريجي على مستوى السوق الآنية.

وأكد خليل أنّ الهدف الرئيسي لإستراتيجية الغاز في مقبل السنوات، يكمن في إبقاء الأسعار في مستويات معقولة، موضحاً أنه تم الاتفاق خلال المنتدى على التوصل إلى ربط سعر الغاز بالنفط في أجل لم يحدد، وأشار خليل إلى كون لجميع وافق على هذه الإستراتيجية وهي نتيجة ممتازة للمنتدى، معلناً تشكيلاً وشيكاً لمجموعة عمل ستكلف بدراسة المسائل الأساسية للسوق الغازية.

وتتواصل أعمال ندوة الغاز الدولية على شكل ورشات تم تخصيصها للجوانب التقنية والاقتصادية والتجارية والصناعة الغازية.

الأسواق الصاعدة تقود مسيرة التعافي الاقتصادي في العالم

■ دبي - إيلاف

□ أظهر «تقرير غرانت ثورنتون الدولية للأعمال 2010»، الصادر من «غرانت ثورنتون»، إحدى شركات المحاسبة والاستشارات المستقلة المتخصصة في العالم، أن نسبة عالية من الشركات الخاصة في الاقتصادات الصاعدة متفائلة بالمستقبل؛ إذ أعربت نسبة 57 في المئة من هذه الشركات في 14 من كبرى الاقتصادات الصاعدة في العالم عن تفاؤلها بشأن التوقعات المستقبلية لاقتصادات بلدانها خلال العام الجاري، في حين أعربت نسبة تزيد على 2 في المئة من شركات الاقتصادات الناضجة عن تفاؤلها. وتأتي هذه الأرقام بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي يزيد على 24 في المئة.

وتحتل الاقتصادات الصاعدة أربعاً من المراتب الخمس الأولى من حيث التفاؤل بالعام الجاري على الشكل الآتي: تشيلي أكثر من 85 في المئة، والهند أكثر من 84 في المئة، وفيتنام أكثر من 72 في المئة، والبرازيل أكثر من 71 في المئة، وتحلّ بينها أستراليا فقط بنسبة 79 في المئة. ومن بين البلدان الصاعدة الأخرى، سجلت بوتسوانا، والصين، وجنوب إفريقيا، وماليزيا، وبولندا، نسباً عالية من التفاؤل، تزيد على 40 في المئة.

وبحسب «مؤشر غرانت ثورنتون لفرص الاقتصادات الصاعدة»، فقد حافظت البلدان الخمس الأولى على المراتب نفسها التي احتلتها في العام 2008؛ إذ تصدرت الصين القائمة بفضل سوقها الاستهلاكية الضخمة، وانفتاحها الاقتصادي المتزايد، ونموها التجاري، ثم الهند التي تشكّل القوة الآسيوية الصاعدة الثانية. وحلّت روسيا في المرتبة الثالثة، بفضل وفرة مواردها الطبيعية، تليها المكسيك والبرازيل، أكبر قوتين اقتصاديتين في أميركا اللاتينية.

بسبب الديون العامة

صندوق النقد يحذر من مرحلة جديدة للأزمة الاقتصادية

■ واشنطن - أف ب

□ حذر صندوق النقد الدولي من أن الأزمة الاقتصادية يمكن أن تدخل «مرحلة جديدة» مع ارتفاع الدين العام، ما يهدد بتقويض استقرار النظام المالي العالمي.

وقال الصندوق، في تقرير يصدر كل عامين بشأن الاستقرار الاقتصادي، إن التحدي الأخير الذي يواجه النظام المالي العالمي المضطرب يأتي في الوقت الذي بدأت فيه المصارف في تثبيت أقدامها مرة أخرى مع بدء الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وأشار التقرير إلى أن «المخاطر على استقرار النظام المالي العالمي بدأت تخف مع تحسن الاقتصاد العالمي، إلا أن المخاوف بشأن مخاطر الديون العامة للدول يمكن أن تقوض الاستقرار الذي تحقق وتطيل فترة انهيار الائتمان».

وقال الصندوق إنه «من دون استعادة الوضع المالي والموازنات العامة لعافيتها تماماً، فان تفاقم الديون العامة يمكن أن يؤثر على الأنظمة المصرفية وغيرها من الأنظمة المالية».

وفي تقريره بشأن «الاستقرار المالي العالمي» خفض صندوق النقد الدولي من تقديراته لانخفاض قيم أصول المصارف منذ بداية الأزمة في العام 2010 إلى 2.3 تريليون دولار مقارنة مع 2.8 تريليون دولار في تشرين الأول / أكتوبر.

وتزايدت الديون العامة بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية، فقد تعين على العديد من الحكومات إنقاذ المصارف المتضررة، كما توجب عليها دفع المزيد من إعانات البطالة وتمويل برامج التحفيز الاقتصادي.

وأصبحت اليونان على شفير هاوية الإفلاس في الأسابيع الأخيرة، ما أجبر الحكومة على زيادة الضرائب وخفض الإنتاج بهدف تخفيض ديون الحكومة، فيما لاتزال المخاوف تنتشر بشأن مستوى الديون في اقتصادات رائدة مثل بريطانيا واليابان والولايات المتحدة.

وقال صندوق النقد الدولي إنه فيما تجنب العالم حدوث ركود تام، إلا أن «المخاطر لاتزال مرتفعة بسبب الطبيعة الهشة للانتعاش والإصلاح المستمر للموازنات العامة».

ولفت تقرير الصندوق إلى أن «الاهتمام تحول إلى مخاطر الديون العامة التي يمكن أن تقوض ما تحقق من مكاسب تتعلق بالاستقرار، وتنقل أزمة الائتمان إلى مرحلة جديدة في الوقت الذي بدأنا فيه بالوصول إلى حدود دعم القطاع العام للنظام المالي والاقتصاد الحقيقي».

وأضاف أنه «على رغم انخفاض الاحتياجات إلى رأس المال، إلا أن المصارف لاتزال تواجه تحديات ضخمة».

وأكد أن المصارف تحتاج إلى إعادة تمويل جزء كبير من التمويل القصير المدى هذا العام. وسيرغب المستثمرون في رؤية رأس مال اكبر وأكثر جودة مع احتمالات فرض قيود اشد، كما انه لم يتم بعد تعويض الخسائر كافة.

وقال الصندوق إنه «من المرجح أن تضع هذه العوامل كافة ضغوطاً تؤدي إلى انخفاض الربحية، وفي مثل هذه البيئة فإنه من المرجح أن يضعف انتعاش ائتمان القطاع الخاص مع ضعف الطلب على الائتمان وانخفاض الإمدادات». وأشار الصندوق إلى أن «أصعب تحد» يواجه الحكومات على المدى القريب هو وضع خطط ذات صدقية ومتوسطة الأمد تضبط العجز في موازناتها.